

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

وقال ابن الصلاح إنه حسن فالانقطاع بواحد مع الوقف صدق عليه الانقطاع باثنين الصحابي والرسول وهو باستحقاق اسم الإعضال أولى انتهى .
ولا يتهياً الحكم بكل ما أضيف إلى التابعي بذلك إلا بعد تنبيه أي على التابعي بجهة أخرى فقد يكون مقطوعاً ثم إنه قد يكون الحديث معضلاً ويجيء من غير طريق من أعضله متصلاً كحديث خـليـد بن دعلج عن الحسن أخذ المؤمن عن أـدبـا حسناً إذا وسع عليه وسع وإذا قـتر عليه قـتر فهو مروي من حديث معاوية بن عبد الكريم الضال عن أبي همزة عن ابن عمر رفعة به ذكره الحاكم .

وأعلم أنه قد وقع كما أفاده شيخنا التغيير بالمعضل في كلام جماعه من أئمه الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة بل لإشكال في معناه وذكر لذلك أمثله ولم يذكر منها ما رواه الدولابي في الكنى من طريق خـليـد بن دعلج عن معاوية ابن قرة عن أبيه Bه رفعة من كانت وصيته على كتاب أـ كانت كفارة لما ترك من زكاته وقال هذا معضل معضل يكاد يكون باطلا .
قال شيخنا فإما أن يكون يطلق على كل من المعنيين أو يكون المعرف به وهو المتعلق بالإسناد بفتح الصاد والواقع في كلام من أشير إليه بكسرهما ويعنون به المستغلق الشديد أي الإسناد والمتن قال وبالجمله فالتنبيه عليه كان متعينا .
تتمه قد يؤخذ من ترتيب الناظم تبعاً لأصله هذه الأنواع الثلاثة أنها في الرتبة كذلك ويتأيد بقول الجوزجاني المعضل أسوأ حالا من المنقطع وهو